كلمة جمهورية مصر العربية في اللقاء رفيع المستوى عبر المنصة الالكترونية بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلام 4 نوفمبر 2020

السفير: محمود عفيفي

السيدة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاجتماعية السيدة الدكتورة/ مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA

السيدة/ ، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

معالى السيدات الوزيرات،

السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر لجامعة الدول العربية والإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المبادرة بعقد هذا اللقاء الهام، والذي يأتي في توقيت مناسب يتواكب مع الاحتفال بمرور عشرين عاماً على اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي وضع اللبنة الأولى في الإطار المؤسسي والقانوني الدولي لأجندة المرأة والسلم والأمن، ومرور 25 عاماً على اعتماد اعلان ومنهاج عمل بكين للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي وضع الأسس والقواعد الدولية لحقوق المرأة بشكل شامل في أوقات السلم والحرب وما بعد النزاعات.

تدرك مصر أن تمكين المرأة اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا واجتماعيًا هو الركيزة الأساسية لحياة خالية من العنف وعنصر رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة. وتدعم مصر أهداف ومنطلقات قرار مجلس الأمن رقم 1325 منذ اعتماده في أكتوبر 2000، وما يليه من سلسلة من قرارات مكملة، والتي انضمت مصر إلى قائمة رعاتها.

كما تؤمن بأن مشاركة المرأة في عمليات صنع السلام وحفظ السلام ستؤدي إلى نتائج أفضل. وقد ثبت ذلك من خلال دراسة الأمين العام عن تنفيذ القرار 1325، إلا أننا نشعر بقلق عميق إزاء ارتفاع معدلات وأنماط العنف ضد النساء والفتيات، وتدفقات النزوح الجماعي والتحديات الإنسانية ذات الصلة في العديد من حالات النزاعات المسلحة وما بعد النزاع.

وكان يمكن لهذا العام أن يكون عاماً استثنائياً للمرأة حيث نحتفل بالعيد العشرين لأجندة المرأة والسلم والأمن، والعيد الخامس والعشرين لاعتماد اعلان ومنهاج عمل بكين للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلا أن تفشي وباء كورونا المستجد حال دون حدوث ذلك. وندرك جميعًا أن هذه الجائحة تمثل تهديدًا خطيرًا ومتزايدًا للصحة العامة، وأن الوباء يعمق التفاوتات الحالية ويقوض انجازات الدول نحو تحقيق التنمية المستدامة مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات خاصة في مناطق النزاعات المسلحة وما بعد النزاع.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، كانت مصر أول دولة في العالم تصدر "ورقة سياسات حول الاستجابة السريعة لوضع المرأة أثناء تفشي كوفيد -19" لمتابعة تأثيرات الوباء على النساء والفتيات ووضع استجابة تراعي الفوارق بين الجنسين. وقد أصدرنا حتى الآن وثيقتي متابعة Policy Tracker كأداة لمتابعة تنفيذ السياسات الواردة بالورقة. وعلى المستوى الدولي، قادت مصر مبادرة في الأمم المتحدة لطرح قرار أمام الجمعية العامة مع الجزائر والصين والمملكة العربية السعودية وزامبيا بشأن "تعزيز الاستجابة الوطنية والدولية السريعة لتأثير -COVID

19 على النساء والفتيات"، بما في ذلك في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع. والقرار جاهز الآن لاعتماده من قبل الجمعية العامة 13 نوفمبر الجاري، وأدعو السيدات الوزيرات والمشاركين في اجتماع اليوم إلى حث دولهم على الانضمام لقائمة رعاة القرار حت يصبح القرار عربياً، وبالتالي تصبح منطقتنا من أولى مناطق العالم لاعتماد سياسات خاصة بالنساء والفتيات في إطار مواجهة الجائحة.

الحضور الكريم،

وترى مصر بعد مرور 20 عاماً، أنه مازالت هناك فجوة بين السياسات والمعايير وتنفيذها، وتقع الفجوات الرئيسية في أساليب عمل مجلس الأمن. فلازالت أجندة المرأة والسلم والأمن تفتقر إلى تناول معاناة المرأة تحت الاحتلال الأجنبي، وخاصة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال.

السيدات والسادة،

تبذل مصر قصارى جهدها من أجل تنفيذ هذه القرار 1325 والقرارات التالية له، حيث تعد مصر سابع أكبر مساهم بقوات عسكرية وشرطية في عمليات حفظ السلام الأممية، ووصلت مصر بمساهماتها الشرطية إلى النسب العالمية المطلوبة خلال الأشهر القليلة الماضية. كما تم تضمين منظور المساواة بين المرأة والرجل في مناهج التدريب الخاصة بالقوات المصرية المشاركة في عمليات حفظ السلام، ويقوم كل من مركز القاهرة الدولي للتدريب على فض المنازعات وحفظ وبناء السلام بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة بالعديد من الأنشطة في هذا الإطار. وتم اعداد نموذج كامل ومكثف حول التوعية ضد الاستغلال والاعتداء الجنسي في إطار البرنامج التدريبي الأساسي الذي يتم تلقينه ما قبل النشر للقوات المصرية المشاركة في عمليات حفظ السلام. وكان السيد رئيس الجمهورية من أوائل رؤساء الدول الذين انضموا إلى مبادرة "دائرة القادة Circle of Leadership ".

وكانت مصر من أولى الدول التي احتفلت بالعيد العشرين للقرار 1325 حيث عقدت بصفتها رئيس الشهر لمجلس السلم والأمن الأفريقي، جلسة للاحتفال بتلك المناسبة بداية الشهر الجاري، كما رعت مصر حدثاً لإطلاق تقرير خاص أعده مركز Amani Africa المتخصص في دراسات السلم والأمن، حول "تعاطي مجلس السلم والأمن الأفريقي مع أجندة المرأة والسلم والأمن بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1325".

تجدر الإشارة إلى أنه كان أيضاً لمصر دور كبير في انشاء الشبكات العربية والأفريقية والمتوسطية للنساء وسيطات السلام، والتحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء وسيطات السلام. حيث رعت مصر في عام 2018 بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة عقد أول اجتماع للتحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء وسيطات السلام في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وقد طرحت مصر من ناحية أخرى قراراً في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة لمنع الاستغلال والتعدي الجنسي، ويؤكد الحرص على مكافحة جرائم التعدي والاستغلال الجنسي داخل منظومة الأمم المتحدة ككل.

كما انضمت مصر إلى شبكة نقاط الاتصال الوطنية حول ملف المرأة والسلم والأمن التي أنشأتها أسبانيا، وتشارك بفعالية في اجتماعات الشبكة حول العالم. وعلى المستوي الإقليمي شاركت مصر بفعالية في صياغة الاستراتيجية الإقليمية العربية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ في إطار جامعة الدول العربية، وذلك من أجل تعريب أجندة المرأة والسلم والأمن لتتناسب مع معطيات المنطقة العربية ومن أهمها معاناة المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وتعزيز دور المرأة في مكافحة الإرهاب والأفكار المتطرفة.

ختاماً، تؤكد مصر على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية، ومن بينها بالطبع جامعة الدول العربية، في تعزيز التزام الدول بتنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن، وأهمية توفير الدعم اللازم من جانب مؤسسات المجتمع الدولي وخاصة المؤسسات المالية الدولية لدعم المنظمات الإقليمية للقيام بتلك المهمة. وندعو إلى تجديد الالتزام السياسي والأخلاقي لتمكين المرأة في المناطق والدول الخارجة من النزاعات. فالمرأة هي العنصر الرئيسي في عملية التحول من النزاع إلى التنمية، ومن مجتمع ممزق بفعل النزاع المسلح إلى مجتمع صحي قادر على المضي قدماً نحو تحقيق السلام المستدام. وشكراً